

# ودائما .. عمار يا مصر

## الابداع العمراني.. والقانون

وافق مجلس الوزراء على الانتهاء من اعداد مشروع قانون جديد لإحالتها إلى مجلس الشعب خمسة منها له علاقة بالعمران واثنان منها له تأثير مباشر على شكل مدننا الأول مشروع قانون بشأن المناقصات والمزايدات والثاني مشروع قانون بشأن تنظيم هدم المباني ولعلنا نذكر أن صفحة العمران وكثيرا من الندوات والمؤتمرات سبق أن طالبت بضرورة تعديل القانون رقم 9 لسنة 1981 والخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات والذي ساوى بين اسلوب التعاقد لشراء الحيوانات والطيور الحية والمذبوحة والتعاقد لاختيار المهندس أو الاستشاري الذي يقدم عملا إبداعيا ولا يصلح معه المفاضلة التي يترتب عليها اختيار الأقل أتعابا والذي ليس بالضرورة أن يكون الأفضل إبداعا.. والمؤكد أن كثيرا من المباني التي أقيمت نتيجة هذا الاسلوب لا يمكن اعتبارها من المباني ذات القيمة بينما القليل الذي تم من خلال مسابقات معمارية هي تلك التي يمكن اعتبارها ذات قيمة إبداعية.

وفى أوائل عام 1995 كانت وزراء المالية قد أعدت مشروع قانون لتنظيم المناقصات والمزايدات تعديلاً لقانون 9 الشهير أفردت فيه باباً كاملاً شمل الأحكام الخاصة بالتعاقد على تقديم الدراسات والخدمات الاستشارية ونص على قصد التعامل على الخبراء والمستشارين والبيوت الاستشارية المقيدة بجدول النقابات المهنية وفقاً لقيود القيد بكل نقابة وكذلك مشروع القانون على أن تكون هناك عروضاً فنية وعروضاً مالية ويتم تقييم العروض الفنية أولاً ولا يتم تقييم العروض المالية إلا العروض المقبولة فنيا وتكون أغلبية نقاط التقييم للعناصر الفنية طبقاً لنظام يعلن عن طلب العروض .

المهم أن هذا المشروع قدم للجنتي الاقتراحات والتشريعات بمجلس الشعب فى ذلك الوقت وتمت الموافقة عليه ولم يتيسر مناقشته بالمجلس لإقراره .. وها هو مجلس الوزراء يقر مشروعاً أرجو أن يتضمن نفس العناصر الذي تضمنها مشروع 1995 (على الأقل) خاصة وقد اتفق الجميع مؤخراً أن أحد عناصر انهيار الواقع العمراني والمعماري هو اسلوب اختيار الاستشاري تطبيقاً للقانون 9 ل سنة 1981 وكم نرجو أن يكون حظ مشروع القانون أفضل من سابقه ورقمه 2 من ال11 مشروع قانون التي أقرها مجلس الوزراء نرجو أن يتمكن مجلس الشعب من مناقشة المشروع فى دورته الحالية ليعمل به فى أسرع وقت.. هناك قانون آخر له تأثيره السلبي على الإبداع المعماري ونقصد به القانون 106 لسنة 1976 وتعديلاته وآخرها القانون 101 لسنة 1996 ولائحته التنفيذية حقيقة حاولت نصوص هذا القانون تبسيط اجراءات التراخيص وتحديد المسؤوليات ولكن معطيات واشتراطات الارتفاعات وعلاقتها بالشوارع وعروضها وتطبيق ذلك فى كل مدن وحواضر مصر.. تحتاج أن يتكاتف المختصون الممارسون معماريا وتخطيطا لاقتراح ما يمكن عند تطبيقه أن يشكل إبداعا عمرانيا فى شوارع مدننا أفضل مما نراه حالياً.. ودائما عمار يا مصر .